



\

تم التحميل من اسهل عن بعد

المحاسبة حسب 215- تفرغ

المحاضرة 1

فكرة عامة عن المحاسبة كمفهوم ومبادئ:

المحاسبة الآن هي أهم مصدر من مصادر المعلومات، إذا كانت هناك ثقة وأمانة، فالיום هو عصر المعلومات. المحاسبة هي لغة الأعمال: المحاسبة لغة الحياة وليست لغة الأعمال فحسب.

- **تعريف المحاسبة:** هي نظام للمعلومات الذي يختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات عن الأحداث الاقتصادية من إحدى المنشآت إلى الأطراف المستفيدة. في الماضي كانت عبارة عن فن مسك الدفاتر فقط.

فالمحاسبة نظام فيه مدخلات وفيه تسجيل وفيه مخرجات.

المدخلات: هي عبارة عن تحديد البيانات والأحداث الاقتصادية والتأكد من المستندات.
التسجيل: هي الدورة المحاسبية.

المخرجات: هي التقارير والقوائم المالية. هذه المخرجات تذهب إلى المستفيدين (الأطراف المستفيدة). وهم عدة وخصوصاً المستخدمين الخارجيين (خارج المنشأة) كالملاك والمستثمرين المحتملين والمقرضين والدائنين والعملاء (البيئة المحيطة بالنظام)، والجهات الرقابية والضريبية والزكوية، انتهاء بأفراد المجتمع.

فالأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية عديدون وجرى العرف على تقسيمهم إلى نوعين:

- 1- **مستخدمون داخليون:** وهي القوائم والتقارير الداخلية لإدارة المنشأة (وهي التي أعدتها وتعتبر إبراء ذمة لها)؛ حتى تتمكن من القيام بالوظائف المختلفة من تخطيط وتنفيذ ورقابة وتقييم الأداء.
- 2- **ومستخدمون خارجيون:** وهم الذين يأخذون القوائم المالية المنشورة ولكل طرف من الأطراف المستفيدة له نظرة خاصة به في القوائم المالية يهتم بها؛ فعلى سبيل المثال الملاك: يهتمون بالربح في القوائم المالية. **والمستثمرون:** يهتمون بمدى إمكانية الأرباح ومدى استمرارها. **والمقرضون:** يهتمون بالسيولة النقدية. **والمجتمع ككل.**

فالمنشأة بعد إصدارها القوائم المالية التالية:

- 1- **قائمة الدخل:** الربح والخسارة عن الفترة الماضية
- 2- **قائمة المركز المالي:** لتحديد ما للمشروع من ممتلكات وأصول وما عليه من التزامات.
- 3- **قائمة الادخار وحقوق الملكية:** لمعرفة رأس المال وحقوق الملكية زادت أم نقصت.
- 4- **وقائمة التدفقات النقدية:** لتوفير معلومات مفيدة للمقرضين والدائنين والبنوك.

وبتعدد الاستخدامات تتعدد فروع المحاسبة؛ وهي:

- 1- **المحاسبة المالية:** تهدف إلى إعداد القوائم المالية المنشورة للأفراد الخارجيين.
- 2- **المحاسبة الإدارية (الداخلية):** لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لإدارة المنشأة بجميع مستوياتها. وهي تعتبر من أسرار المنشأة.
- 3- **المحاسبة الضريبية:** لتحديد الوعاء الضريبي.
- 4- **المحاسبة الزكوية:** لتحديد الزكاة.
- 5- **المحاسبة الحكومية:** لتحديد المصروفات والانفاق في المنشآت الحكومية. طبقاً للاعتمادات واللوائح المنظمة لذلك.

الفرق بين وظيفة إمساك الدفاتر والوظيفة المحاسبية:

إمساك الدفاتر: هي جزء من العملية المحاسبية وهي عملية تسجيل روتيني للعمليات في الدفاتر، نظام قديم. المحاسبية: نظام للمعلومات لتوفيرها للأطراف المستفيدة العديدة. وخصوصا في الشركات المساهمة الكبيرة.

مراجعة:

تطبيقات: ضع H أمام الجملة الصحيحة و X أمام الجملة الخاطئة:

1- المحاسبية ليست نظاماً للمعلومات (X)

2- يوجد اختلاف بين المحاسبية وإمساك الدفاتر وخاصة في الوقت الحاضر (✓)

س/ المحاسبة في الوقت الحاضر هي:

1. نظام للمعلومات
2. تحديد وقياس وتلخيص المعلومات
3. توصيل المعلومات عن الأحداث الاقتصادية لإحدى المنشآت للأطراف المستفيدة
4. جميع ما ذكر (✓)

س/ التقارير الإدارية كمخرجات للنظام المحاسبي تقدم إلى:

- أ- مصلحة الزكاة والدخل ب- إدارة المنشأة (✓) ج- الملاك د- جميع ما سبق

س/ القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي تقدم إلى:

- أ- الجهات الحكومية والراي العام ب- إدارة المنشأة والعاملين ج- الملاك والمستثمرين د- جميع ما سبق (✓)

المحاضرة 2

خصائص المعلومات المحاسبية:

تعددت الاستخدامات المحاسبية فتعددت المعلومات الناتجة عنها وبالتالي لابد ان تتعدد نظم المحاسبة التي تقي بهذه المعلومات طبقا لمدى الحاجة اليها، وهذه المعلومات لها اثر على قرار المستخدم أو المتلقي، وحتى تؤثر المعلومة على القرار بطريقة صحيحة وسليمة فلا بد ان تتصف المعلومة بخصائص (الصدق والدقة)؛ وهي:-

1. **الملاءمة Relevance:** ان تكون المعلومات مفيدة وهامة لحل مشكلة القرار، وان تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بمشكلة القرار وتساهم في حلها، أي أن تؤثر المعلومات في متخذي القرار بصورة ايجابية.
2. **الوقتية:** ان تقدم المعلومات في الوقت المناسب دون تأخير أو تبكير، وايضا ينبغي ان تكون حديثة وليست قديمة.
3. **القابلية للتحقق (وحدة الاستدلال):** اذا قدمت هذه المعلومات الى طرفين مؤهلين وعلى نفس المستوى في التأهيل فلا بد أن يصلا الى نفس النتيجة، بمعنى يجب ألا يكون لكل طرف رأي يختلف عن الآخر.
4. **الموضوعية (البعد عن التحيز والميول الشخصية):** وهي الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي، والاعتماد على مصادر -مستندات- حقيقية للحصول على المعلومات، بمعنى ألا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لطرف على حساب -او على- طرف آخر.
5. **الصحة أو الدقة:** وهي الثقة والأمانة، فالصحة: أن تكون المعلومات مرتبطة بالبند (القيمة التي تظهر امام البند) هي نفس القيمة التي تعبر عن هذا البند، وبدون أي خطأ. فالصحة هي مدى التعبير عن البند نفسه.

6. **الدقة:** أن يكون الرقم صحيحاً. الناتج عن العمليات الحسابية صحيح ليس فيه خطأ سواء عمداً أو جهلاً. فالدقة هي العملية الحسابية.

7. **القابلية للقياس الكمي أو النقدي:** المحاسبة لا تتعامل بالنيات، ما يمكن قياسه في صورة وحدة نقد يمكن قياسه، أما ما لا يمكن قياسه فلا اعتماد عليه. فلا تعدد المحاسبة بما لا يمكن قياسه. المحاسب لا يستطيع ان يحاسب إلا عن ما يمكن قياسه وإثباته في صورة مستندات موثقة (يمكن الاعتماد عليها) نظراً لأن المحاسبة لغة أرقام.

المحاسبة المالية:

طالما أن هناك تعدد في المستخدمين فلا بد ان يكون هناك تعدد في المعلومات التي يحتاجونها؛ لأن كل واحد منهم يبحث ويهتم بمعلومة معينة. فبالتالي لابد ان تتعدد فروع المحاسبة. المحاسبة المالية التي تتعامل مع الأطراف الخارجية، هناك نوعان من المستخدمين داخليين وخارجيين، فالخارجيين من ملاك ودائنين ومقرضين وعملاء... إلخ. أما المحاسبة الإدارية (المحاسبة الداخلية) فهي التي تخدم المستخدمين الداخليين وهم يمثلون إدارة المنشأة بجميع مستوياتها. وبين المحاسبة المالية والمحاسبة الداخلية محاسبة تدعى (محاسبة التكاليف) وهي أصل المحاسبة الإدارية.

أهم مبدأ من مبادئ المحاسبية: هو مبدأ الوحدة المحاسبية: بمجرد توقيع عقد الشركة وتكوين المشروع فعلاً وإصدار القرار الوزاري بإنشاء الشركة؛ يتولد شئنان للشركة:

- 1- **شخصية اعتبارية مستقلة للمشروع عن الملاك:** أي أن المشروع أصبح وحدة لها ذاتها (شخصية اعتبارية) بخلاف الملاك. فأصبح الملاك من خارج الوحدة، وعمل الملاك عند تكوين الشركة ينحصر في تعيين مجلس الإدارة، ومدير المشروع، خصوصاً الشركات الكبيرة كشركات الأسهم (البورصة).
- 2- **راجع (لتحقيق الوظائف والاهداف لابد من الالتزام ببعض المبادئ وهي)**

1- المحاسبة المالية:

هي الفرع المحاسبي الذي يختص بإيجاد المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة، وتوصيلها إلى الاطراف المستفيدة المتعددة، في شكل قوائم مالية، تساعد على معرفة المركز المالي للمنشأة في نهاية كل فترة زمنية وتحديد نتيجة مزاولة النشاط من ربح أو خسارة. فهي تتعامل مع الأطراف الخارجية عن طريق القوائم التي تنشرها. فهي محاسبة خارجية لأنها تتعامل مع الأطراف الخارجية. وتقاريرها تنشر على الملأ في الخارج كالجرائد وما إلى ذلك. وتقاريرها إجمالية.

2- المحاسبة الإدارية:

هي الفرع المحاسبي الذي يهدف الى توفير المعلومات الملائمة لمساعدة ادارة المشروع في اداء جميع وظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة وتقويم اداء. وهي تعتبر محاسبة داخلية لأنها تتعامل مع إدارة المنشأة. وتقاريرها تنشر في الداخل فقط (سرية) لا يمكن خروجها الى خارج المنشأة. أما تقاريرها فتفصيلية تحليلية.

3- محاسبة التكاليف:

تهدف إلى تحديد تكلفة الإنتاج، وكذلك مساعدة إدارة المنشأة على تحقيق الأنشطة الإنتاجية المختلفة وتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف (يمنع الخطأ والفساد وعدم الاهتمام)، بغرض زيادة الكفاءة الإنتاجية (بتشجيع الأداء الحسن ونقل الأداء السيء) وتخفيض التكلفة، مع ضمان الجودة، وهي وسط بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية؛ ولكنها أساساً محاسبة إدارية، فلما زاد دور محاسبة التكاليف أصبحت محاسبة إدارية.

4- المحاسبة الحكومية:

تعني تسجيل التصرفات المالية للوحدات الحكومية في ضوء ما يحدده النظام من اللوائح المالية والقوانين والتعليمات التي تهدف الى تحقيق الرقابة المالية والادارية والحسابية على ايرادات ومصروفات الدولة. فهي مرتبطة بالوحدات الحكومية. (رقابة مالية بحتة). فالأهداف التي أنشأت من أجلها هذه الوحدة تحقق أهداف الدولة.

5- محاسبة الزكاة والضرائب:

هدفها تحديد الوعاء اللازم لفرض الضريبة والزكاة، في ضوء التشريعات والأنظمة المتعلقة بذلك. وإعداد القرارات الخاصة بذلك ورفعها إلى الجهات المعنية.

6- المراجعة Auditing:

هي فرع من فروع المحاسبة، وهي إبداء رأي فني محايد في مدى دقة المعلومات المحاسبية والقوائم والتقارير المنشورة لمنشأة معينة في إظهار المركز المالي ونتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، وهناك مراجعة داخلية ومراجعة خارجية.

7- النظم المحاسبية Accounting Systems:

لابد من تصميم النظم والاشراف على تنفيذ هذا النظام وتقييمه وتحسينه بعد ذلك؛ كل هذا لتعظيم الدور المحاسبي في المجتمع، فالنظام المحاسبي يوفر المعلومات التي يتطلبها المستخدمون دون تأخير، فلا بد ان النظام يحدث نفسه دائماً ليتلاءم وطبيعة التغيرات في المجتمع.

اللقاء 3

المحاسبة المالية كنظام تحاول تحقيق العديد من الأهداف؛ وفي سبيل ذلك تقوم ببعض الوظائف الأساسية. الشيء الذي يفسر ماهية المبادئ التي سنحتكم إليها لتحقيق هذه الاهداف والقيام بتلك الوظائف:-

أهداف المحاسبة المالية؛ خمسة:-

1. تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن الفترة المالية المنتهية: وهذا الهدف تحققه قائمة الدخل أو حساب النتيجة (وهي أهم قائمة خارجية) لتحديد نتيجة العمليات التي تمت خلال فترة ماضية.
2. تصوير (تحديد) المركز المالي للمنشأة في وحدة زمنية محددة: وذلك للتعرف على ما للمشروع من أصول أو ممتلكات وما عليها من التزامات في نهاية الفترة. أو الأصول والالتزامات التي سترحل الى الفترة التالية. سواء أكانت تستخدم في النشاط أو تسدد كالتزامات في الفترة التالية. لأن المدة لها تاريخ سداد، سواء للغير أو للملاك. فالالتزامات للغير تسمى خصوم اما الالتزامات على المنشأة للملاك تسمى حقوق ملكية. هذا المركز المالي يتغير في كل لحظة تحدث فيه عملية واحدة. فبعد أول عملية (عملية واحدة فقط) تختلف قائمة المركز المالي.
3. توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة (التخطيط للمستقبل): لابد من توفير بيانات لمساعدة الادارة في القيام بوظائفها للفترات القادمة.
4. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على الممتلكات والأصول من الضياع والتلاعب وسوء الاستخدام: فالمنشأة لديها ممتلكات وعليها التزامات فلا بد أن يكون نظام المحاسبة المالية قادر على منع -مجرد- التفكير في الخطأ. فكل ذلك ليؤدي النظام المحاسبي أمانته تجاه المنشأة والملاك.
5. الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة: حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة. وهي الدفاتر والمستندات الدالة على هذه العمليات التي تمت خلال الفترة الماضية، فكل بند لابد أن يكون له مستند. فالمحاسبة لا تتعامل إلا بالمستندات وما يمكن إثباته.

وظائف المحاسبة المالية:-

- (1) قياس الموارد والممتلكات (الأصول) وتحديد قيمتها في بداية الفترة: وهي قياس الأصول والممتلكات، جميع الممتلكات- التي يمتلكها المشروع بغرض القيام بالنشاط الأساس. الممتلكات التي يمتلكها المشروع فعلا أو التي تمثل حقوق له على الغير (أصول).
- (2) قياس الالتزامات التي على المنشأة سواء للغير وتسمى خصوم أو للمالك وتسمى حقوق ملكية: وتحديد قيمتها ومقدارها في لحظة معينة. ولا بد أن تتساوى الأصول والالتزامات.
- (3) قياس التغيرات التي تتم على تلك الموارد والالتزامات بعد بدء النشاط الجاري: فأي عملية تحدث بعد هذه اللحظة يتم قياسها؛ لأن أي عملية لا بد أن تؤثر على الأصول من ناحية وعلى الالتزامات من ناحية أخرى، بطريقة توازنية، فمعادلة الأصول (الممتلكات) والالتزامات متوازنة دائماً؛ في أي لحظة وبعد أي عملية. بمعنى: (الأصول = الالتزامات). قياس الثغرات في الموارد والحقوق (الأصول) والالتزامات.
- (4) تخصيص التغيرات على فترات زمنية معينة محددة: لأن بعض هذه التغيرات سواء كانت أصولاً أو التزامات. وهذه التغيرات تؤثر على سنة واحدة فلا مشكلة حينئذ. ولكن المشكلة لو كانت هذه التغيرات مؤثرة أو مستخدمة على فترات عديدة؛ سواء الفترة الحالية أم الفترات القادمة أيضاً؛

فمثلاً: عند شراء آلات، فالعمر الافتراضي لهذه الآلات لن يقل عن 10 سنوات، وستستخدم لسنوات عديدة، فلا بد من تخصيص هذا الأصل على عمره الافتراضي؛ فليس من الممكن تحميله على إيرادات سنة واحدة، فهو يساعد على تحقيق إيرادات على سنوات عدة، وتكلفته أيضاً يجب أن تقسم على فترات عمره الافتراضي، وفي نهاية السنة يحسب مدى استفادة العمليات الجارية للسنة الحالية لخدمة هذا الأصل.

والأصول تقسم إلى قسمين: أصول جارية وأصول ثابتة (طويلة الأجل):

فالأصول الجارية: مرتبطة بسنة واحدة تقيم في كل سنة، أما الأصول الثابتة (طويلة الأجل) ففي نهاية كل سنة لا بد من إثبات استئصال جزء من قيمة هذا الأصل لمقابلة الإيرادات، نتيجة مساهمة هذا الأصل في تحقيق إيرادات الفترة. فعند الإتيان بنتيجة أعمال المنشأة في هذه السنة تكون قريبة من الصحة. ذلك؛ لنستطيع قياس كفاءة الأداء ونتيجة الأعمال خلال هذه الفترة بطريقة شبه عادلة.

فالربح نهاية كل سنة يسمى ربحاً دفترياً (تقريبياً) ليس حقيقياً 100% (والغرض منه توزيع مدى مساهمة كل أصل على مدار حياته الإنتاجية). ولكن الربح الحقيقي أو الخسارة الحقيقية لأي مشروع لا تتحدد إلا عند تصفية المشروع وبيع أصوله وسداد التزامات للغير وما تبقى يقارن برأس المال الذي ابتدأت به المنشأة، فإذا كان المتبقي من رأس المال بعد عملية السداد أكثر من رأس المال المبتدأ به فهذا هو الربح الحقيقي، أما إن كان أقل فهي خسارة حقيقية، نتيجة تثمين هذا المشروع. (لماذا يتم تحديد الربح أو الخسارة؟) عند تصفية المشروع تتم التصفية اختيارية وليست إجبارية.

- (5) التعبير عن العمليات في صورة نقدية: فالمحاسبة لا تتعامل إلا بما يمكن قياسه وإثباته بمستندات أو أرقام.
- (6) إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة بصورة مقبولة ومفهومة من الجميع.

اختبار

س/ تقوم المحاسبة المالية بالعديد من الوظائف والتي منها:-

1. قياس الموارد والممتلكات
2. قياس الالتزامات على المنشأة
3. قياس التغيرات في الموارد والحقوق

4. كل ما سبق. (✓)

س/ تسعى المحاسبة المالية الى تحقيق العديد من الاهداف التي منها:

1. تحديد نتيجة اعمال المنشأة من ربح او خسارة
2. تحديد المركز المالي للمنشأة في وحدة زمنية معينة
3. توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات والرقابة على العمليات
4. كل ما سبق (✓)

س/ تسعى المحاسبة المالية لتحقيق هدف واحد فقط يتعلق بتحديد نتيجة اعمال المنشأة من ربح او خسارة عن الفترة الزمنية المنتهية (X) الصحيح أنها 5 أهداف

س/ تسعى المحاسبة المالية لتحقيق العديد من الاهداف والتي منها تحديد المركز المالي للمنشأة في فترة زمنية معينة. (✓)

س/ يتم اعداد قائمة الدخل في فترة زمنية معينة نظرا لأنها تختص بقياس ثروة المنشأة. (X) الصحيح: قائمة الدخل تهدف إلى تحديد نتيجة اعمال المنشأة من ربح او خسارة عن فترة زمنية منتهية في تاريخ معين لها بداية ونهاية.

اللقاء 4

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛ أو (معايير المحاسبة المالية):-

لتحقيق الوظائف والاهداف لابد من الالتزام ببعض المبادئ وهي:

1- الوحدة المحاسبية:

بمجرد توقيع عقد الشركة، وإيداع رأس المال من المؤسسين، وصدر القرار الوزاري أو المرسوم الملكي بإنشاء الشركة يتولد للمنشأة شئان:

- أ- الشخصية الاعتبارية المستقلة للمشروع عن ملاكه: بمعنى انفصال المشروع عن الملاك (أصحاب المشروع)؛ وبهذا أصبح الملاك من المستخدمين الخارجيين، وأصبحت أصول المشروع بخلاف أصول الملاك، وعليه التزاماته تجاه الآخرين، خلافاً للالتزامات ملاكه، أي أمكن قيادته من الغير؛ خصوصاً شركات الأموال (الشركات المساهمة).
- ب- ميلاد المعادلة المحاسبية:

أي أصبح للمشروع أصولاً والتزامات، وهذه المعادلة لابد أن تكون متوازنة دائماً في أي لحظة وبعد أي عملية، بمعنى (الأصول = الالتزامات)، فلا أصل إلا وعليه التزام، ولا أصل إلا وله مصدر للحصول على الأموال اللازمة لاقتناء هذا الأصل.

ففي بداية المشروع (مرحلة التكوين الرأسمالي):-

الالتزامات مصادر للحصول على الأموال، أما الأصول فهي استخدامات الأموال المتاحة للمشروع.

(فالمشروع يجني الأموال من الالتزامات-الكفة اليسار-وتصرف هذه الأموال على الأصول).

فمصادر المشروع للحصول على الأموال من طرفين: إما من الغير (وهم الخصوم والدائنون)، أو من

الملاك (حقوق ملكية).

فنتيجة المعادلة المحاسبية إذن؛ (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)

تتولد المنشأة عند تطبيق الوحدة المحاسبية.

2- مبدأ الاستمرار:

نفترض أنها مستمرة إلى ما لا نهاية، ولكن لأحدد مدى قابلية المشروع للاستمرار يلزم عمل القوائم المالية وتتم مراجعتها من مراجع ومدقق خارجي تدقيقا كاملا؛ فجرى العرف على أن نقسم هذا العمر الافتراضي إلى فترات متساوية (سنة واحدة)، ولكن في الوقت الحاضر أصبحت القوائم المالية تصدر كل ثلاثة أشهر، طبقا لقوانين البورصة (هيئة السوق المالي)، فشركات تداول الأسهم تصدر قوائم مؤقتة جرى العرف أنها ربع سنوية (ثلاثة أشهر) وذلك للإيفاء باحتياجات المستثمرين كل فترة. وتدقق تدقيقا جزئيا وليس كاملا. فالقوائم المالية المدققة تدقيقا كاملا في كل سنة، أي في نهاية الفترة وهي مبدأ نتيجة الفترات المحاسبية.

3- مبدأ وحدة النقد (الوحدة النقدية):

أي امكانية قياس النقد للعمليات، باستخدام العملة المستخدمة في البيئة المحيطة (حسب عملة البلد)، فالمحاسبة تتعامل مع ما يمكن قياسه في صورة نقد، فلا بد من وجود مستند لكل عملية ويمكن تحويل هذا المستند الى قيمة نقدية سواء عن البيع أو الشراء أو عند سداد أي مصروف.

4- مبدأ تحقق الإيراد:

الإيراد لا يتحقق إلا بعد تقديم الخدمة فعلا وبيع السلعة وانتقال ملكيتها الى العميل، (اتمام الخدمة أو عملية البيع)، طريقة البيع الاولى: فان كان البيع نقدا فالنقدية زادت وأيضا الإيرادات والمبيعات. والثانية: البيع بالأجل (المدينين وهم العملاء).

5- مبدأ المقابلة:

مبدأ قياس الربح أو الخسارة؛ عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، فهو تطبيق للفترات المحاسبية. وليتم الحصول على صافي الربح أو الخسارة يتم تحديد إيرادات الفترة ونطرح منها مصروفات تلك الفترة التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، فالفرق بينهما إن كانت الإيرادات أكثر فربح، وإن كانت المصروفات أكثر فخسارة. وإن كانت المصروفات أكثر من الإيرادات فخسارة أيضا.

6- مبدأ التكلفة التاريخية:

المحاسب لا يسجل الاصل الا بقيمته حين اقتنائه، يظل هذا الأصل مسجلا بقيمته بغض النظر عن تغيرات الأسعار بعد ذلك؛ لأن المحاسب يسجل اعتمادا على مستند وقت حدوث العملية، ولا يستطيع ان يغير هذه القيمة لأي سبب، إلا في ظروف معينة، فإعادة تقييم أي أصل بسبب جوهرية نتيجة انضمام شريك أو انفصاله وهكذا، وهي عملية تعديل العقد. ولكن في الظروف العادية لا يمكن المساس بقيمة هذا الأصل. يمكن الإفصاح عن القيمة السوقية للأصل كبيان اضافي (شفافية).

7- مبدأ الثبات – التجانس في استخدام المبادئ والأساليب المحاسبية عند إعداد القوائم المالية:

فلا يمكن استخدام اساس مغاير كل سنة؛ حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من عمل مقارنات ما بين نتائج الفترات المختلفة لنفس الشركة عن طريق مقارنة صافي الدخل للسنة الحالية بالسنة أو السنوات السابقة، فلا يمكن مقارنة نتائج القوائم المالية لهذه السنة –مثلا- بسنة أو سنوات فائتة أعدت بمبادئ وأساليب مختلفة.

وأما في حال الضرورة لتغيير هذه الأساليب لأي سبب فيجب أن يتم الإفصاح عن القوائم المالية ويتم تعديل القوائم المالية لتكون الأساليب موحدة. لتكون المقارنة ذات معنى.

8- مبدأ الحيطة والحذر أو التحفظ:

المحاسب يأخذ في الحسبان الخسائر المحتملة نتيجة العمليات التي تمت خلال السنة الحالية ولا يأخذ في حسابه الأرباح، فإن كان هناك خسائر محتملة تتحقق للسنة القادمة نتيجة عمليات تمت في السنة الحالية فلا بد من الاحتياط لها بتكوين مخصص (كمخصص الديون المشكوك فيها من المصروفات-وهي أن من العملاء متعثرون ماديا). لأنه لا تتحمل فترة خسائر فترة سابقة.

9- مبدأ الاستحقاق:

كل فترة تتحمل إيراداتها ومصروفاتها بغض النظر عن عملية السداد أو التحصيل؛ فتحدد إيرادات الفترة ومصروفاتها التي حدثت فعلا وتحققت في السنة الحالية بغض النظر عن عمليات السداد أو التحصيل، ومن هنا أتى البيع الأجل والمشتريات الأجلة، ولذلك يتم تطبيق هذا المبدأ في نهاية الفترة وينتج ما يسمى بالتسويات الجردية، وهي أن يكون هناك إيراد مقدم حصل في الفترة الحالية ولكنه يستحق في الفترة القادمة، فلا بد أن يرحل هذا الإيراد إلى السنة القادمة، فهي محصلة ولكنها محصلة مقدما، ولا تعتبر إيرادات الفترة ولكنها إيرادات مقدمة؛ وتسمى إيرادات فترة مقدمة، وبالعكس قد يكون هناك مبيعات أو خدمات سيتم تحصيلها في السنة القادمة وليس السنة الحالية، فهذه تسمى إيرادات مستحقة. فإذن إيرادات الفترة ومصروفات الفترة لا بد من تعديلها بما يعتبر مصروفات أو إيرادات مستحقة ومصروفات أو إيرادات مقدمة؛ فنطرح المقدم ونضيف المستحق، وهذه التسويات الجردية.

يطبق على مبدأ الاستحقاق التسويات الجردية؛ فبناء على مبدأ الاستحقاق نحتسب الإيراد المقدم والإيراد المستحق، وكذلك المصروف المقدم والمصروف المستحق، فيترتب عليه شيان أصول وشيخان التزامات: فالمصروف المقدم يعتبر أصل، والإيراد المستحق يعتبر أصل أيضا من ضمن الأصول المتداولة، أما من ضمن الالتزامات المتداولة؛ فهناك إيراد مقدم ومصروف مستحق، لأنها أرصدة دائنة.

10- مبدأ الحيطة والحذر:

وهو التحفظ؛ المحاسب يتحفظ على الخسائر المحتملة ولا يتحفظ على المكاسب المحتملة، لا يسجل المكاسب المحتملة، لأنها لم تحصل بعد، ولكن حينذاك يتم تسجيلها، لكن في الخسائر يعمل لها مخصص، فحين حصولها يتم خصمها من هذا المخصص.

11- مبدأ الأهمية النسبية:

في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المفيدة لمتخذ القرار. بمعنى أهميتها بالنسبة له هل يفصح المحاسب عنها أم لا. طبقا لأهميتها النسبية للمستخدمين. (بمقدار الاستفادة من المعلومات).

أسئلة:

س/ يجب الاعتراف المنشأة بالإيراد وتسجله إلا بعد تحققه؛ هذا تطبيق لمبدأ:-

1. التكلفة التاريخية
2. مبدأ المقابلة
3. مبدأ التحقق (✓)
4. لا شيء

س/ مبدأ ينص على ان تثبت المعاملة المالية على أساس كمية النقود الفعلية؛ أي التكلفة التي استخدمت في التبادل وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق يحدث في قيمة تلك المعاملة؛ هذا تطبيق لمبدأ:-

1. التكلفة التاريخية (✓)
2. المقابلة
3. الثبات
4. لا شيء

لقاء 5

المصطلحات الأساسية الموجودة في المعادلة المحاسبية

المعادلة المحاسبية تتولد مع ميلاد الشركة نفسها (الوحدة الاقتصادية) وهو مبدأ الوحدة المحاسبية، وهو أهم مبدأ، وهنا نفرق بين مرحلتين وهما:

مرحلة البناء والتشييد؛

ومرحلة القيام بالنشاط الجاري؛ سواء كان مشروعاً تجارياً أو خدمياً أو صناعياً (التعامل مع الجمهور)؛ وهو استكمال مرحلة البناء وقد تأخذ هذه المرحلة سنين، على حسب المشروع. فمرحلة التكوين تمت ثم شرع في مرحلة القيام بالنشاط الجاري الذي يعني التعامل مع الجمهور؛ وطالما أن هناك تعامل مع الجمهور فهو يعني وجود إيرادات جارية (إيرادات يومية)، ومصروفات لازمة للحصول على هذه الإيرادات، فالمصروفات من العمليات الجارية (عمليات النشاط الجاري) كالشراء والبيع ودفع المصاريف والرواتب وفواتير الماء والكهرباء والإيجارات، كل هذه وغيرها مصاريف لازمة للحصول على الإيرادات (إيرادات النشاط).

فمرحلة التكوين لا يوجد بها إيرادات ولا مصروفات. ومصروفات هذه المرحلة كلها أصول؛ ولكن المصاريف الجارية فعند القيام بالنشاط التجاري.

فعملية تكوين رأس المال قبل عملية القيام بالنشاط الجاري، فكل المصاريف الداخلة في مرحلة التكوين الرأسمالي كما في المعادلة (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)، أي أن هذه المرحلة ليس فيها إيرادات ولا مصروفات.

والأصول نفسها تنقسم إلى العديد من الأنواع:

أصول متداولة، وأصول جارية، وأصول ثابتة طويلة الأجل (وهي الممتلكات المعمرة كالآلات والسيارات والمباني)، وأصول غير ملموسة (كعمل العامل في المحل، وكحقوق الاختراع) الأصول الملموسة تدفع فيها مبالغ كبيرة جداً، كالاسم التجاري (كارفور مثلاً) يباع بالمليارات.

تعريفات:- (مهم للاختبار)

المنشأة: هي عبارة عن أي وحدة اقتصادية، تزاول نشاطاً تجارياً أو خدمياً أو صناعياً، بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها، لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

فأصحاب رأس المال (أصحاب المنشأة) انشأوها لتحقيق الربح، خصوصاً ان كانت منشأة تجارية أو خدمية، أو وحدة حكومية فلها هدف وهو تقديم الخدمات، فليس شرطاً ان يكون الهدف تحقيق الربح.

والمصطلح الثاني دورة التشغيل (تستخدم في تعريفات مصطلح الخصوم والالتزامات)، فما معنى دورة التشغيل:-

هي متوسط الفترة الزمنية بين عمليتي شراء السلعة أو البضاعة وبيعها وتحصيل قيمتها نقداً. هذا في المنشآت التجارية.

أما في المنشآت الصناعية:

فهي متوسط الفترة الزمنية بين عمليتي شراء المواد الخام وتصنيعها وإنتاج المنتج النهائي (التام) وبيعها وتحصيل قيمته.

اذن الفرق بين دورة تشغيل المنشأة الخدمية والتجارية، فدورة شراء البضاعة وإنتاج المنتج وبيعها وتحصيل قيمته. فمثلاً مشروع خدمي (وهو عبارة عن عملية تقديم الخدمة وتحصيل قيمتها) دورة تشغيله: الخدمة لتؤدي تستغرق وقتاً وتستهلك موارد (كالورق وتستهلك موارد كثيرة) وتحصيل قيمة الخدمة نقداً.

تعريف الأصول:

هي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة التي يمكن قياسها محاسيباً -وهي الممتلكات التي تمتلكها المنشأة- ذات القيمة المادية والفائدة المستقبلية، (الفائدة المستقبلية للمنشأة هي: استخدام هذه الممتلكات في القيام بالنشاط الجاري).

فالمشروع لن يقدم خدماته بدون مبان وأثاث وتجهيزات وقوى بشرية، وموارد مالية؛ فكل هذه أصول، حتى لو كان مشروعاً خدمياً يحتاج إلى مكتب وأثاث وأدوات كتابية وحواسيب وآلات لتقديم خدماته.

الأصول المتداولة (أو أصول قصيرة الأجل أو أصول جارية):-

هي النقدية أو الممتلكات التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال سنة (مالية) أو دورة تشغيل -أيهما أطول-.

فلو كانت فترة دورة التشغيل سنة ونصف -مثلاً- والسنة المالية اثنا عشر شهراً فالسنة والنصف أطول. فهنا تكون الأصول المتداولة هي تلك التي يمكن استخدامها وتحويلها إلى نقدية في سنة ونصف. أما لو كانت دورة التشغيل ستة أشهر -مثلاً- فنأخذ السنة، فإن الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال سنة فهي الأصول المتداولة التي يمكن بيعها أو حسابها (تحصيلها) بعد السنة والنصف (أكثر من سنة) فهي أصول ثابتة وهكذا..

الأصول المتداولة مثل:

النقدية: أول أصل متداول هو النقدية بجميع أنواعه، سواء مادية في الصندوق (الخزنة) أو في البنك،

كلاهما يعتبر نقدية.

ومثل الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي الأوراق المالية قصيرة الأجل، التي تشتري لتباع خلال سنة أو ستة أشهر، فهناك فرق بين الاستثمارات الدائمة كاستثمار. هذه الاستثمارات أساساً (الأوراق المالية) يجب أن تكون استثمارات طويلة الأجل.

الاستثمارات القصيرة تعتبر مضاربة وليست استثمارات حقيقية (كالقمار).

ومثل المدينين (العملاء): الذين قدمت لهم المنشأة خدمات وسيدفعون بعد شهر أو عدة أشهر-خدمات على

الحساب-.

ومثل أوراق القبض: وهي الكمبيالات على العملاء وسيسدونها خلال سنة مالية (خلال فترة قصيرة).

ومثل المخزون: وهي البضاعة التي يراد بيعها.

ومثل المصروفات المدفوعة مقدماً: كالإيجار والتأمين يستفاد منه في سنوات لاحقة. فمثلاً دفع التأمين لمدة

سنتين أو إيجار لمدة سنتين. فجزء من الإيجار في هذه السنة وجزء في السنة القادمة (وخلال سنة فقط).

المصروف المقدم -الإيراد المستحق- يتم تحصيله خلال فترة قصيرة.

فهذه هي مفردات الأصول المتداولة.

أما الأصول الثابتة (طويلة الأجل):

(مهم في الاختبار)

(عكس الأصول المتداولة) هي الممتلكات التي تقتنى بغرض استخدامها وليس بغرض إعادة بيعها، فهي

تستخدم في مزاوله النشاط، ويمتد العمر الإنتاجي لها لعدة سنوات (حسب العمر الافتراضي)، مثل الأراضي

والمباني والسيارات والآلات والأثاث وهكذا.. (أصول معمرة).

فلو اشتريت هذه الأصول لإعادة بيعها فهي تجارة. فشركة الجميح-مثلاً- تشتري السيارات لغرض بيعها،

فهنا السيارات بضاعة بالنسبة للشركة فتعتبر أصول متداولة.

ولكن لو اشتريت السيارات لتستخدم في المشروع لنقل الموظفين مثلاً- أو الاستخدام الداخلي كنقل كبار

الموظفين وهكذا.. فهنا تعتبر السيارات أصول ثابتة.

وأخيراً؛ أصول غير ملموسة:

وهي الممتلكات أو الحقوق التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس، ولكنها ذات قيمة وفائدة -منفعة-.

للمنشأة كبيرة، مثل: شهرة المحل (قدرة المشروع على تحقيقها -أرباح غير مسبقة-) أو حقوق الاختراع أو

مصاريف التأسيس -أو مصاريف التكوين الرأسمالي- (وهي المصاريف التي تصرف قبل القيام بالنشاط التجاري،

كالإيجار والانتقالات وكهرباء وماء). كلها تعتبر ممتلكات سوف تستخدم في النشاط الجاري وبدونها المشروع لن

يتكون ولن يجني إيرادات (أرباحاً).

وتعتبر في نفس الوقت استخدامات للأموال المتاحة التي أتت من الخصوم أو حقوق الملكية.

الخصوم أو الالتزامات سواء للغير (خصوم) أو للمالك (حقوق الملكية):

هي الالتزامات أو التعهدات (كإلتزامات مثلاً) على المنشأة تجاه الغير، مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض.

الخصوم المتداولة (القصيرة):

هي الإلتزامات التي يجب سدادها خلال سنة أو دورة تشغيل -أيهما أطول-. وتشتمل على الدائنين. الفرق بين الدائنين والمدينين: الدائنون على المنشأة (خصوم) هم من يريد من المنشأة السداد، والمدينون للمنشأة (أصول) من عليهم الدفع للمنشأة.

ويشمل الدائنين أوراق الدفع، ومصرفات مستحقة، وإيرادات مقدمة، والأقساط المستحقة من الديون طويلة الأجل (ومع انتهاء كل فترة يتحول جزء منها إلى قصير أجل).

الخصوم طويلة الأجل: هي الإلتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن عام (سنة مالية) أو دورة تشغيل أيهما أطول. ومع مرور الوقت الإلتزامات طويلة الأجل تتحول إلى قصيرة الأجل فكل سنة تمر تحل فيها أقساطها.

الخصوم طويلة الأجل مثل: القروض (قروض البنوك أو القروض العقارية). ومثل السندات كأوراق مالية، اقتراض من حملة السندات، ومثل أوراق دفع طويلة الأجل وتشبه القروض.

حقوق الملكية:

هي الإلتزامات المستحقة على المنشأة تجاه ملاكها أو أصحابها وتمثل الزيادة في قيمة الأصول عن الخصوم، وتشتمل على رأس المال الأساسي المستثمر في المنشأة أساساً إضافة إلى الأرباح الناتجة عن العمليات التي تمت في السنوات السابقة ولم يتم توزيعها بعد (أي مازالت هذه الأرباح تستثمر في المنشأة وتسمى أرباح محتجزة).

(فحقوق الملكية = رأس المال الأساسي (+) أو (-) الأرباح المحتجزة). إذن حساب الأرباح المحتجزة قد يكون أرباحاً أو خسائر وتسمى حينئذ خسائر محتجزة سيتم تغطيتها فيما بعد.

حقوق الملكية قد تكون أكبر من رأس المال إن كان هناك أرباح محتجزة أو أقل من رأس المال إن كان هناك خسائر. أو يكون مساوياً لرأس المال في مرحلة تكوين رأس المال (عدم وجود نشاط جاري)، فليس هناك أرباح ولا خسائر.

حقوق الملكية هي المحرك الأساسي للمشروع وهي رأس المال.

الإيرادات:

هي زمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة من المنشأة، وتشتمل على المبالغ المحصلة أو المبالغ غير المحصلة (تحت التحصيل)، مقابل الخدمات المقدمة أو البضاعة المباعة خلال الفترة. فسواء حصلت القيمة أم لم تحصل (تحت الحساب) تعتبر إيرادات.

المصروفات:

هي تكلفة المواد والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشأة للحصول على الإيرادات، ويشار إليها أحياناً بالتكاليف أو الموارد المستنفذة (بمعنى أنه حتى تؤدي الخدمة أو تباع بضاعة فيجب أن تدفع من الأصول الموجودة لديك -النقدية- في دفع الإيجارات ورواتب الموظفين والعاملين والكهرباء وهي المصاريف الجارية. وتحملها إيرادات الفترة.

فالمصروفات لازمة لبيع البضاعة أو لتحقيق الإيرادات وبدونها لا يمكن ذلك.

القوائم المالية:

تعد في نهاية كل فترة.

ما هي تأثيرات العمليات المختلفة على المعادلة المحاسبية.

لقاء 6 (مهم للاختبار)

تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

هناك أربع احتمالات لتأثير العمليات على المعادلة المحاسبية؛ ذلك لتبقى كفتا المعادلة متساويتين:

التأثير الأول: الزيادة في الجانبين: (عند رفع يديك الاثنتين؛ الكف الأيمن الأصول والكف الأيسر

الالتزامات) فهنا نفرق بين مرحلتين للمعادلة:

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين الرأسمالي وتعني: مرحلة البناء والتشييد؛ فقد تستغرق المنشأة (الشركة)

سنتين في البناء والتكوين، وهي أيضا مرحلة بناء مركز مالي قوي ومتمين، فإذن كل العمليات عبارة عن أصول (مباني وسيارات وآلات وأثاث؛ هيكل المنشأة ككل، الذي سيقوم بالإنتاج والبيع والتجارة والتعامل مع المجتمع -العملاء- والأطراف الأخرى) فالأصول هي من تمكن المنشأة من القيام بالنشاط، وكمثال: مكتب المحامي وعيادة الطبيب.

فإذن كل تلك العمليات تتم في صورة المعادلة (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية).

وهناك عمليات جارية؛ فمرحلة التكوين الرأسمالي تمت وابتدأ التعامل مع المجتمع بصفة عامة (العملاء)،

فالمشروع والحالة هذه قد بدأ في النشاط الجاري.

وأیضا بدأت الإيرادات والمصروفات الجارية (النشاط الجاري)، عمليات رأسمالية وعمليات جارية.

العمليات الجارية المرتبطة بالنشاط الأساسي، سواء مشروع تجاري أو صناعي أو خدمي جميعها تهتم

بالمصروفات والإيرادات -وهي العمليات الجارية- عمليات متكررة. فحتى تتم الإيرادات يجب أن تدفع

المصروفات، هنا نفرق بين العمليات الجارية (الإيرادات والمصروفات) والعمليات الرأسمالية (عمليات التكوين الرأسمالي).

التكوين الرأسمالي يعني الأصول والالتزامات أما العمليات الجارية فهي العمليات الخاصة بالإيرادات

والمصروفات.

مرحلة التكوين الرأسمالي:

كما قلنا أن التأثير الأول: الزيادة في الجانبين:

يعني زيادة أصول وزيادة التزامات، وأول مثل على ذلك إيداع رأس المال نقداً في خزانة المنشأة (000 ر

200 ريال كمثال) -من الملاك طبعاً- وتسمى دفعة حياة المنشأة، وسيتمكن المشروع من الوقوف مستعداً؛ فأصبح

للمشروع أصوله وعليه التزاماته، وأيضاً أصبح للمشروع نقدية كأصول في الجانب الأيمن في مقابل النقد الذي أتى

من الجانب الأيسر (رأس المال) لصاحب المشروع. فإدارة المشروع ستتمكن من شراء أصول كالسيارات والآلات

والمباني، فعليه؛ الآن أصبحت له شخصية معنوية اعتبارية.

وقد يأخذ قرضاً من البنك، أو يشتري من الآخرين على الحساب، آلات على الحساب مثلاً.

بهذا تكون العملية الثانية في (المثال) شراء آلات بمبلغ 100 000 ريال على الحساب.

الأصول بعد العملية الأخيرة اشتملت على شيئين: نقدية وآلات، فالنقدية تبقى 200 000 كما هي،

وأضيف عليها الآلات 100 000 ريال (على الحساب) فهذان البندان جاءا من الدائنين (100 000 ريال) +

رأس المال (200 000 ريال).

فإذن مجموع الأصول (النقدية 200 000) + (100 000 ريال آلات على الحساب) = (300 000 ريال).

والالتزامات (300 000 ريال) = (200 000 ريال رأس المال) + (100 000 دائنون).

هذا التقسيم الأول وهو الزيادة في الجانبين.

أما التأثير الثاني وهو العكسي؛ النقص في الجانبين:

الدائنون 100 000 ريال؛ فيمكن سدادهم 50 000 ريال من النقدية المتوفرة؛ وبهذا نقصت الأصول

50 000 ريال والالتزامات كذلك. فبدلاً من أن يكون الجانبان مجموعهما 300 000 ريال؛ فيكون التأثير

الثاني هو النقص في الجانبين.

هناك أربع احتمالات لا خامس لها هما :

زيادة في الجانبين
إيداع رأس المال بمبلغ 200000 ريال نقداً خزانة المنشأة
200000 نقدية = 200000 رأس المال

شراء بمبلغ 100000 ريال على الحساب ، آلات
200000 نقدية + 100000 دائنون = 200000 رأس المال
100000 آلات
300000
300000

يتضح مما سبق مدى تأثير أربع الاحتمالات على المعادلة المحاسبية؛ هذه المعادلة يجب أن تكون متوازنة دائماً في أيلحظة وبعد أي عملية.

التأثير الثاني: النقص في الجانبين:

كسداد 50,000 ريال للدائنين نقداً، فالتأثير على هذه العملية أن الأصول (النقدية) ستصبح 150,000 ريال، والآلات ستبقى كما هي 100,000 ريال. فإجمالي الأصول أصبح 250,000 ريال، في مقابل أن الدائنين دفع لهم 50,000 ريال، ورأس المال كما هو. الدائنون 50,000 ريال + رأس المال 200,000 ريال؛ إجمالي الالتزامات = 250,000 ريال.

هنا يتضح أن الجانبين متساويان بمبلغ 250,000 ريال. فالتأثيران هنا نقص في النقدية والدائنين كذلك. فإذا قيل أن رأس المال سينقص. فالجواب أن رأس المال لا يتأثر أبداً لا بنقص ولا زيادة فهو مقدار ثابت. يتم دائماً

التي تأثير الثاني نقص الجانبين :

سداد 50000 ريال للدائنين نقدا

150000 نقدية 50000 دائنون + 200000 رأس المال

100000 آلات

250000

250000

طالما أن النشاط مستمر. فإن تآكل رأس مال المشروع بفعل الخسائر فإن المشروع يعلن إفلاسه ولا بد. ولو قيل أن 200,000 ريال النقدية هي من رأس المال؛ فهي أن إدارة المشروع لها الحق في التصرف في هذا المال (كأن تشتري آلات أو بضاعة) المهم أن المشروع يعمل ويقدم النشاط الأساسي الذي كون من أجله. التأثير الثالث: الزيادة والنقص في جانب واحد فقط:

وليس هناك تأثير على الجانب الآخر: ففي أي عملية يجب أن يكون هناك طرفين (حسابين -بندين-) على الأقل، فلو كان البندان المتأثرين بهذه العملية في جانب واحد فواحد زاد والآخر نقص؛ بمعنى أن تشكيلة الأصول اختلفت أو تشكيلة الالتزامات اختلفت، دون التأثير على الجانب الآخر. (تابع للمثال السابق):-

كشراء أثاث بـ 20,000 ريال نقداً؛ خلاصة هذا الموضوع أن الالتزامات (الكفة اليسار) ستبقى كما هي 250,000 ريال. ويتم أخذ 20,000 ريال من النقدية وأضعها في بند الأثاث. فهنا زدت أصلاً جديداً وهو بند الأثاث بـ 20,000 ريال مع نقص النقدية من 250,000 ريال إلى 230,000 ريال. فالمعادلة هنا = 230,000

الثالث الزيادة والنقص في جانب واحد :

شراء اثاث بمبلغ 20000 ريال نقدا

130000 نقدية 50000 دائنون + 200000 رأس المال

100000 آلات

20000 اثاث

250000

250000

150 ريال - 20.000 = 130.000 ريال نقدية في الخزينة وآلات ب 100.000 ريال كما هي و 20.000 ريال أثاث، فالمجموع 250.000 ريال. والالتزامات كما هي: 20.000 ريال + رأس المال 200.000 ريال = 250.000 ريال.

(عندما تدخل كارفور مثلا- ولديك 200 ريال نقداً -خزينة-؛ وستخرج أيضا ب 200 ريال؛ ولكن 150 ريال بضاعة (مشترياتك) و 50 ريال نقداً؛ فما زلت تملك 200 ريال ولكن تشكيلة الأصول اختلفت). هذه التأثيرات الأربع تحدث حتى ولو كانت هناك عمليات جارية.

التأثير الرابع -والأخير-: التأثير المختلط:

عبارة عن التأثير الأول والثالث معاً؛ بمعنى شراء أصل بمبلغ معين مع نقص أصل آخر بقيمة أقل؛

والفرق يمثل زيادة خصم.

في المثال السابق: شراء عقارات بمبلغ 500.000 ريال مع سداد 100.000 نقداً والباقي على الحساب؛ بمعنى أنه لم يتبق في الخزينة إلا 100.000 ريال نقداً فقط-. فالتأثير هنا أن النقدية 130.000 ريال فقط، سنأخذ منها 100.000 ريال فيبقى منها 30.000 ريال، الآلات كما هي 100.000 ريال، أثاث 20.000 ريال، ثم العقارات ستزيد ب 500.000 ريال، الإجمالي 150.000 + 500.000 = 650.000 ريال، الدائنون = العقارات 500.000 - 100.000 نقداً = 400.000 ريال، إذن الدائنون 450.000 ريال + 200.000 ريال رأس المال = 650.000 ريال، والنتيجة أن الأصول زادت من 250.000 ريال إلى 750.000 ريال فالزيادة قدرها 500.000 ريال، ولكن النقدية ليست 100.000 فقط، بل إن الأصول زادت ب 400.000 ريال؛ فزادت من 250.000 ريال إلى 650.000 ريال.

سداد الـ 100.000 ريال هو بمثابة استبدال أصل بأصل، والباقي 400.000 ريال وهو يمثل زيادة في الدائنين (أو القروض)، وتمت كتابة الكمبيالات (الترميزات)؛ بهذا زاد الدائنون من 200.000 ريال إلى 600.000 ريال، وهذا هو التأثير المختلط.

لتأثير الرابع التأثير المختلط :

عقارات بمبلغ 500000 ريال مع سداد 100000 والباقي على الحساب	
30000 نقدية	450000 دائنون + 200000 رأس المال
100000 آلات	
20000 اثاث	
500000 عقارات	
<u>650000</u>	<u>650000</u>

لقاء 7

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الأصول لو كانت 100.000 ريال فهي أنت من = الخصوم 40.000 ريال + 60.000 ريال حقوق الملكية؛ بمعنى أن نسبة تمويل الأصول؛ 40% من الخصوم و 60% من حقوق الملكية؛ فإذاً يجب أن يكون المجموع 100%.

ولتبقى متوازنة في لحظة معينة ومتوازنة في نهاية الفترة؛ ولأن المعادلة متوازنة في أول الفترة فيجب أن تكون التغيرات خلال الفترة متوازنة.

مثال:

إذا كان مجموع الأصول في قائمة المركز المالي المعدة لإحدى الشركات في 30/12/1421 يبلغ 200.000 ريال؛ وإذا زادت تلك الأولى في 30/12/1422 إلى 240.000 ريال؛ وخلال نفس الفترة زادت الخصوم

بمبلغ 50,000 ريال. فإذا كانت حقوق الملكية في 30/12/1421 تبلغ 100,000 ريال، فإن هذا يعني أن مقدار حقوق الملكية في 30/12/1422 يبلغ:

أ/ 120,000 ريال

ب/ 140,000 ريال

د/ 150,000 ريال

ج/ 180,000 ريال

[المتنيمات (الأرقام باللون الأحمر) "للتوضيح" :- (الخصوم) في نهاية 1421 50,000 ريال، فمعنى ذلك

أن الخصوم في نهاية 1422 تبلغ 100,000 ريال، وحقوق الملكية في نهاية 1422 بلغت 140,000 ريال] الحل:-

في السؤال معطى قيمة الأصول 150,000 ريال في 30/12/1421 ومعطى الزيادة في قيمة الخصوم خلال سنة 1422 وهي 50,000 ريال، وحقوق الملكية في 1421 بلغت 100,000 ومنه الخصوم 50,000 ريال في نهاية 1421، ومقدار التغير بالزيادة 50,000 ريال، فناتج جمع الأخيرين = الخصوم (الجديد) في آخر السنة وهو 100,000 ريال، وبطرح 100,000 من 140,000 ريال = 40,000 ريال

المعادلة المحاسبية وتأثير العمليات المالية عليها

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

$$100000 + 40000 = 140000$$

$$60\% + 40\% = 100\%$$

30/12/1421

$$100000 + 50000 = 150000$$

التغيرات 50000

30/12/1422

$$140000 + 100000 = 240000$$

طريقة أخرى:

المعادلة متوازنة في أول السنة (في نهاية السنة الفائتة) وفي نهاية السنة الحالية. يجب أن تكون التغيرات متساوية؛ فإذا كانت الأصول 150,000 ريال في نهاية 1421 زادت إلى 240,000 ريال (زادت بـ 90,000 ريال) وهذه 90,000 ريال يجب أن تساوي إجمالي التغيرات في الخصوم + التغيرات في حقوق الملكية أيضاً؛ فإذا كان إجمالي التغيرات = 90,000 ريال فالخصوم بمفردها = 50,000 ريال، ومعنى هذه أنها زادت بـ 40,000 ريال، فإذا جمع 40,000 ريال + 100,000 ريال = 140,000 ريال. ومعنى هذا أن حقوق الملكية في نهاية السنة الفائتة كانت 100,000 ريال + 40,000 ريال = 140,000 ريال. فالأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

المعادلة المحاسبية وتأثير العمليات المالية عليها

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

$$60000 + 40000 = 100000$$

$$60\% + 40\% = 100\%$$

30/12/1421

$$100000 + 50000 = 150000$$

$$40000 \quad 50000 = 90000 \quad \text{التغيرات}$$

30/12/1422

$$140000 + 100000 = 240000$$

الأرقام باللون الأحمر متممات. للشرح

في الطريقتين إثبات أن المعادلات لا بد أن تكون متساوية بعد كل عملية وفي أي لحظة.

سؤال آخر:

إذا ظهرت حقوق الملكية لإحدى الشركات في الميزانية العمومية المعدة في 30/12/1422 مبلغ 4000

4000 ريال والتي تعادل ثلث $\frac{1}{3}$ مجموع الأصول، فإن قيمة الخصوم تساوي:

أ/ 8000 4000 ريال ب/ 6000 4000 ريال
ج/ 12000 4000 ريال د/ لا شيء مما سبق.

الحل:

حقوق الملكية = 4000 4000 تمثل $\frac{1}{3}$ ، والأصول تمثل $\frac{3}{3}$ ، 1 = $\frac{3}{3}$ ، ويعني ذلك أن مجموع نسبة

الخصوم + نسبة حقوق الملكية = $\frac{3}{3}$ ، بهذا يتبين أن نسبة الخصوم $\frac{2}{3}$ ، ف $\frac{2}{3} = \frac{1}{3} + \frac{2}{3}$ ، 1 = $\frac{3}{3}$ ،

فالأصول تحصل على تمويلها من الخصوم أو حقوق الملكية؛ فنسبة التمويل من الغير ليكون مجموع الاثنين = الأصول، فالخصوم قيمتها ضعف قيمة حقوق الملكية. فإذا كانت قيمة حقوق الملكية = 4000 4000 وهي تعادل ثلث الأصول (حقوق الملكية مولت الثلث فقط) فإن الخصوم مولت الثلثين. فالخصوم ضعف حقوق الملكية وستساوي = 8000 4000 ريال.

فالأصول والحالة هذه ستساوي 12000 4000 ريال، لأن حقوق الملكية = 4000 4000 وهي ثلث الأصول فالأصول تساوي ثلاثة أمثالها (3 12 = 4 ×).

المعادلة المحاسبية وتأثير العمليات المالية عليها

$$\frac{4000000}{1/3} + \frac{8000000}{2/3} = \frac{3}{3}$$

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

$$60000 + 40000 = 100000$$
$$60\% + 40\% = 100\%$$

30/12/1421

$$100000 + 50000 = 150000$$

$$40000 + 50000 = 90000$$

التغيرات

30/12/1422

$$140000 + 100000 = 240000$$

ونفس الكلام لو قلنا إنها $\frac{1}{4}$ ، وهي تساوي 30 والخصوم ضعف حقوق الملكية (4 = 8 × 2)، أو
نضرب في 3 وطرحنا الأصول من حقوق الملكية = 12 000 000 - 8 000 000 = 4 000 000
ريال.
س/ لابد أن تكون المعادلة المحاسبية متساوية دائما في أي لحظة وبعد أي عملية (✓).
س/ الأصول أو الممتلكات لأي منشأة في أي لحظة لابد أن تساوي الالتزامات على تلك المنشأة، وكذلك بعد أي
عملية (✓).
الأصول = الالتزامات (الخصوم + حقوق الملكية).

- لابد أن يكون لأي عملية مالية تكون الوحدة الاقتصادية طرف فيها تأثير متساويا على جانبي المعادلة المحاسبية (✓).
- مهما كانت العملية المالية لن تؤدي إلى الإخلال في توازن المعادلة المحاسبية (✓).

اللقاء 8

في الحلقة السابقة درسنا تأثيرات العمليات المختلفة على المعادلة المحاسبية سواء كان فيها عمليات جارية أم لا وسواء كان فيها إيرادات أو مصروفات أم لا. وفي حال ثبوت إيرادات ومصروفات (بمعنى القيام بالنشاط الجاري) فالإيرادات بجانب رأس المال أما المصروفات فتعامل معاملة الأصول.

فالمعادلة إذن: الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات.
التأثيرات تبلغ 4 تأثيرات وهي:

- 1- الزيادة في الجانبين: زيادة أصول وزيادة التزامات.
- 2- النقص في الجانبين:
- 3- الزيادة والنقص في جانب واحد: إما في الكفة اليمين أو في الكفة اليسار.
- 4- التأثير المختلط.

(2) أو المصروفات تأتي في كفة مع الأصول بالموجب (الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية - هي رأس المال- + الإيرادات) وهذه الطريقة المفضلة.

المعادلة: الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات.

مثال: (تمرین) (مهم)

- في 30/1 تم سداد رواتب العاملين بمقدار 5000 ريال نقدا.

المطلوب بيان أثر العمليات السابقة على المعادلة المحاسبية خلال شهر محرم 1435، وإعداد القوائم المالية في نهاية الشهر.

الحل:

فـ 100 000 أتت من رأس المال ووضعت في الأصول (الزيادة في الجانبين) فالآن أصبح للمنشأة أصولها وعليها

ثالث + م. مرتبات = الدائنون	100000	100000	1/1
رأس المال + إيرادات خدمات	100000		
الاول			

التزاماتها (الشخصية الاعتبارية).

(رأس المال).

في 5/1 تم شراء مبان بمبلغ 5000 ريال على الحساب، فالمباني زادت، وأتى المبلغ من الدائنين من الكفة اليسار لأنها على الحساب (تشبه القرض) (ويمثل الزيادة في الجانبين -التأثير الأول-)

ثالث + م. مرتبات =	الدائنون	رأس المال	+	ايرادات خدمات
100000	50000	50000	100000	الاول
1/5				

فأصبحت الأصول عبارة عن شيئين: نقدية 100 000 + مبان 50 000 أنتت المبالغ من رأس المال ومن الدائنين، فهنا الفرق بين الدائنين ورأس المال: فالدائنون التزام له تاريخ سداد محدد (الالتزام للغير بكمبيالات أو شيكات على المنشأة).

أما رأس المال فهو التزام طالما أن المشروع مستمر فيبقى مع المشروع حتى التصفية مع سداد الالتزامات الأخرى عن طريق بيع الأصول.

- في 10/1 تم شراء أثاث بمبلغ 20 000 ريال مع سداد ربع القيمة نقداً فقط، أي 5000 وتمثل نقصاً في النقدية.

- فالباقى التزام للدائنين على المنشأة وهو 15 000 ريال. (التأثير الرابع: المختلط) فهما عمليتان: شراء أثاث بـ 5000 ريال نقداً وشراء أثاث -أيضاً- بـ 15000 ريال على الحساب. فـ 15000 ريال دائنون.

تأث + م. مرتبات	=	الدائنون	+	رأس المال	+	إيرادات خدمات
100000 1/1				100000		الاول
50000				50000		الاول
(5000) 1/1		20000		15000		

الـ 5000 ريال نقداً تطرح من النقدية والنتاج = 95000 ريال. ففي 1/1 كان في النقدية 100 000 ريال دفعت منها في 10/1 5000 ريال فيتبقى 95000 ريال.

لابد أن يتساوى مجموع أرصدة الأصول = مجموع أرصدة الالتزامات على المشروع سواء كان في صورة رأس المال أم الدائنين:

الدائنون فيها 50 000 + 15000 = 65000 وبإضافة رأس المال فيصبح المجموع = 165 000 ريال. وبالنظر إلى الكفة اليمين النقدية فيها 95000 + 50 000 المباني = 145 000 ريال + 20 000 أثاث = 165 000 ريال أيضاً.

فالكفة اليمين = الكفة اليسار؛ المعادلة يجب أن تكون متوازنة في أي لحظة وبعد أي عملية.

- في 15/1 تم تقديم خدمات للعملاء بمبلغ 10 000 ريال نقداً، إذن إيرادات الخدمات زادت 10 000 في النقدية. (التأثير الأول: زادت الكفتين).

تأث + م. مرتبات	=	الدائنون	+	رأس المال	+	إيرادات خدمات
100000 1/1				100000		الاول
50000				50000		الاول
(5000) 1/1		20000		15000		الرابع
10000 1/1					10000	

- في 30/1 تم سداد رواتب العاملين بمقدار 5000 ريال نقداً، إذن مصروف الرواتب زاد بـ 5000 مقابل نقص النقدية. (التأثير الثالث الزيادة والنقص في جانب واحد).

مصروف زاد في الكفة اليمين مع نقص النقدية في الكفة اليمين أيضاً. فالمصروف كأصل زاد في مقابل نقص في أصل آخر (النقدية).

وفي تعريف المصروفات أنها تكلفة الأصول المستنفذة في سبيل القيام بالنشاط الجاري. فتم استهلاك النقدية بـ 5000 سدد بها مصروف الرواتب عن خدمات العمل عن شهر محرم.

تأث + م. مرتبات	=	الدائنون	+	رأس المال	+	إيرادات خدمات
100000 1/1				100000		الاول
50000				50000		الاول
(5000) 1/1		20000		15000		الرابع
10000 1/1					10000	

- التجميع:

	ثاث + م. مرتبات =	الدائنون	رأس المال + إيرادات خدمات	
الاول	100000 ^{1/1}		100000	
الاول	50000 ^{1/5}		50000	
الرابع	(5000) ^{1/1}	20000	15000	
الاول 10000	10000 ^{1/1}			
الثالث	(5000) ^{1/2}	5000		
			10000	
		5000	100000	
		20000	65000	
			175000	
				175000

القوائم المالية:

القوائم المالية عن شهر محرم 1435			
قائمة الدخل عن شهر محرم 1435	قائمة المركز المالي في 30/1/1435	الاصول	الالتزامات
إيرادات الفترة	نقدية	100000	65000 دائنون
إدات خدمات	مباني	50000	
صروفات الفترة	اثاث	20000	رأس المال 100000
م. مرتبات			5000 صافي الربح
صافي الربح		170000	170000

المعادلة المحاسبية: النقدية + المباني + اثاث + مصاريف ورواتب = الدائنون + رأس المال + إيرادات خدمات

اللقاء 9

تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات
التأثير الأول: الزيادة في الجانبين: كإيداع رأس المال نقداً، فتزيد الأصول مع زيادة الالتزام، وكشراء

المصروفات	==	الخصوم	+	حقوق الملكية	+	الإيرادات
تأثير الأول	+			+		زيادة في الجانبين
تأثير الثاني	--			--		نقص في الجانبين
تأثير الثالث	+					الزيادة والنقص في جانب واحد
تأثير الرابع	+					الفرق
						المختلط
						قيمة اقل

أصول ثابتة (آلات) على الحساب، فالأصول زادت مع زيادة الدائنين.

التأثير الثاني: النقص في الجانبين: نقص في الكفة اليمين ونقص في الكفة اليسار، كسداد جزء من المبلغ المستحق للدائنين، فيمثل نقص في الدائنين (المبلغ المستحق لهم) ونقص في النقدية. فالجانبين نقصا.

التأثير الثالث: الزيادة والنقص في جانب واحد، إعادة تشكيل الأصول أو الالتزامات، فإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات لا يتأثران. التشكيل فقط الذي اختلف. فهو زيادة أصل مقابل نقص أصل آخر. كتحويل المستحق (مبلغ) من المدينين نقداً، أو العملاء سددوا جزء من الذي عليهم، فيرحل المبلغ من حساب المدينين إلى النقدية. زيادة أصل مع نقص أصل آخر. فإجمال الأصول لم يختلف.

التأثير الرابع: المختلط: زيادة أصل بقيمة معينة مع نقص أصل آخر بقيمة اقل؛ والفرق يمثل زيادة خصم (التزام) كسداد ائحة بـ 20.000 مع سداد الربع نقداً والباقي على الحساب. فالأثاث كأصل زاد بقيمة 20.000 في مقابل نقص النقدية بـ 5000 فقط؛ فالأصول نقصت بمقدار 5000 فقط في مقابل زيادة 20.000 فمعنى هذا ان صافي الأصول زادت بـ 15000 فلا بد ان يقابل ذلك زيادة التزام بنفس القيمة 15000 (دائنون).

أسئلة:

س/ عند شراء سيارة جديدة للمنشأة نقداً فذلك يؤدي إلى:

- أ/ زيادة في حقوق الملكية
- ب/ نقص في أصول المنشأة
- ج/ عدم زيادة أصول المنشأة مع تغيير مكونات الأصول ^٣ (أصبحت الأصول نقدية وسيارات)
- د/ لا شيء مما ذكر

س/ زيادة أحد الأصول قد يكون ناتجا عن: (قد يترتب عليه زيادة أصل مع نقص أصل آخر أو زيادة خصم -التزام-)

- أ/ زيادة أحد الخصوم فقط
- ب/ زيادة في حقوق الملكية فقط
- ج/ نقص في أحد الأصول الأخرى فقط
- د/ كل ما سبق ✓

س/ عملية إيداع رأس المال نقداً، يترتب على هذه العملية:

- أ/ زيادة الأصول مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية ^٣
- ب/ زيادة الأصول مع زيادة الخصوم

ج/ زيادة اصل مع نقص أصل آخر
د/ نقص أصل مع نقص خصم

س/ إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد أن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة في حقوق الملكية (X)

س/ إذا حدثت زيادة في أحد حسابات الأصول فلا بد أن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة في الالتزامات (✓)

س/ اقتراض مبلغ من البنك يترتب على هذه العملية:

- أ/ زيادة في أحد حسابات الأصول المتداولة وزيادة في أحد حسابات الخصوم^{هـ}
ب/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول الأخرى
ج/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم
د/ لا شيء مما ذكر

س/ سداد مبلغ لأحد الدائنين نقداً، يترتب على هذه العملية: (نقص في الجانبين) نقص في أصل متداول مع نقص خصم

- أ/ زيادة في أحد حسابات الأصول المتداولة وزيادة في أحد حسابات الخصوم
ب/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول الأخرى
ج/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم
د/ لا شيء مما ذكر^{هـ}

س/ لا يترتب على تحصيل مبالغ من المدينين نقداً أي تأثير على مجموع طرفي المعادلة المحاسبية (✓) التأثير الثالث: الزيادة والنقص في جانب واحد

س/ أي من العمليات التالية من شأنها أن تؤثر بالزيادة بمقدار متساو على جانب الأصول من ناحية والخصوم وحقوق الملكية من ناحية أخرى:

- أ/ سداد أحد المدينين للرصيد المستحق عليه بشيك. تأثير في جانب واحد (الأصول) فقط
ب/ حصول المالك على مبلغ نقدي من صندوق المؤسسة بقصد تخفيض رأس المال النقدية نقصت
ج/ شراء لوازم مكتبية بالأجل. ✓
د/ لا شيء مما ذكر

س/ بيع قطعة أرض نقداً بسعر يقل عن تكلفتها، يترتب على تلك العملية:

- أ/ زيادة في أحد حسابات الأصول المتداولة ونقص في أحد حسابات الأصول الثابتة والفرق يمثل نقص في حقوق الملكية. ✓
ب/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول الأخرى
ج/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم.
د. لا شيء

س/ يترتب على المصروفات نقص أصول أو زيادة التزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية (✓)

س/ يمكن القول أن المصروفات تعامل معاملة الأصول والإيرادات تعامل معاملة حقوق الملكية (✓)

اللقاء 10

استخدام مفهوم الحساب ونظرية القيد المزدوج للتعبير عن تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية والدورة المحاسبية

ما معنى الحساب:

الحساب يأخذ شكل حرف T للتعبير عن أسباب الزيادة والنقص في كل حساب. ويتم تخصيص حساب لكل مفردة من مفردات (بنود) لقوائم المالية التي تتعامل بها المنشأة، ويأخذ الحساب الشكل التالي:

الشكل حرف T جانب مدين وجانب دائن، واسم الحساب (حساب نقدية، حساب رأس المال، حساب مبانى - أي

اسم الحساب	
مدين	دائن

حساب من حسابات القوائم المالية)

أي أنه يعمل حساب لكل بند من بنود القوائم المالية التي تتعامل بها المنشأة، وكل حساب يأخذ شكل حرف T، فكل أصل حساب وكل مصروف، ولكل التزام أو خصوم، ولكل إيرادات ورأس المال أيضاً، فالحسابات تختلف من منشأة إلى أخرى.

فيكون الحساب مديناً في حالتين إما في زيادة أصل أو نقص في التزام، ويكون دائناً (العكس) في حالة نقص أصل أو زيادة التزام.

اسم الحساب	
مدين	دائن
زيادة أصل	نقص أصل
أو	أو
نقص التزام	زيادة التزام

فالسؤال الآن متى يكون الحساب مديناً أو دائناً:-

الحساب يكون مديناً طبقاً للقواعد (ثابتة لا تتغير أبداً) الآتية:

1- الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات:

فبصفة عامة الكفة اليمين حسابات مدينة؛ أم الكفة اليسار فبطبيعتها حسابات دائنة.

2- للتعبير عن الزيادة في كل حساب يجعل الحساب على حسب طبيعته؛ وللتعبير عن النقص يجعل الحساب عكس طبيعته.

فالحساب إذا زاد يجعل مديناً وإذا نقص يجعل دائناً هذا بالنسبة للأصل، وعكسه الالتزام فإذا زاد يجعل دائناً وإذا نقص يجعل مديناً، لأن الكفة اليمين طبيعتها حساباتها مدينة، أما الكفة اليسار فبطبيعتها حسابات دائنة.

فما معنى المدين والدائن (فهما يستخدمان للتعبير عن الزيادة والنقص في كل حساب) ولهذا الحساب له جانبان على شكل حرف T للتعبير عن أسباب الزيادة والنقص في هذا الحساب.

فهناك حسابات إذا زادت تجعل مدينة وحسابات إذا زادت تجعل دائنة؛ فالأصول والمصروفات بطبيعتها في الجانب المدين والالتزامات والإيرادات في الجانب الدائن، فالأصل أو المصروف إذا زاد يجعل مديناً وإذا نقص يجعل دائناً.

نظرية القيد المزدوج والدورة المحاسبية

للتعبير عن تأثير العمليات على المعادلة المحاسبية

نظيرة القيد المزدوج:

لكل عملية مالية تأثير متساو على حسابين على الأقل، أحدهما مدين والآخر دائن.

الدورة المحاسبية: لا بد من 3 مراحل:

1- التسجيل في دفتر اليومية العامة:

تبويب زمني، أي تسجيل العمليات طبقاً للمدين والدائن زمنياً تحت بعضها البعض. فهو دفت يجمع فيه تأثير العمليات على الحسابات طبقاً لنظرية القيد المزدوج وزمنياً.

2- الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

تبويب نوعي، أي التسجيل في كل حساب على حدة، عملية تجميع أسباب الزيادة والنقص في كل حساب والفرق بين الزيادة والنقص هو رصيد هذا الحساب.

3- الترصيد وإعداد ميزان المراجعة:

للتأكد من أن الأرصدة المدينة تساوي الأرصدة الدائنة، وإعداد القوائم المالية.

في مثال سابق (المحاضرة 8):-

أولاً: في 1/1 تم إيداع رأس المال بمبلغ 100,000 نقداً.
هنا النقدية زادت في الكفة اليمين ورأس المال زاد في الكفة اليسار.

الدورة المحاسبية			
التسجيل في دفتر اليومية تبويب زمني	الترحيل إلى دفتر الأستاذ تبويب نوعي	ميزان المراجعة وإعداد القوائم المالية	الترصيد وإعداد
حساب المدين ح/ الحساب الدائن	ح/ النقدية	ح/ رأس المال	ح/ رأس المال
100,000	100,000	100,000	100,000
1/1	1/1	1/1	1/1

ثانياً: في 5/1 تم شراء مباني بمبلغ 50,000 على الحساب

الدورة المحاسبية

الترصيد واعداد
ميزان المراجعة واعداد
القوائم المالية

الترحيل الى دفتر الاستاذ
تبويب نوعي

سجل في دفتر اليومية
تبويب زمني

ح/النقدية	1/1	100000	ح/المدين	1/1	100000
			ح/الحساب الدائن		
			ح/النقدية	1/1	100000
			ح/رأس المال		
			ح/مبانى	1/5	50000
			ح/دائنون		
ح/رأس المال	1/1	100000			

ح/مبانى

1/5 50000

ح/دائنون

1/5 50000

20000 ريال مع سداد ربع القيمة نقداً

ثالثاً: في 10/1 تم شراء أثاث بمبلغ
فقط والباقي على الحساب

الدورة المحاسبية	تسجيل في دفتر اليومية	الترحيل الى دفتر الاستاذ	ميزان الترصيد واعداد المراجعة واعداد القوائم المالية
تبويب زمني	ح/النقدية	تبويب نوعي	
حساب المدين	1/10 5000	1/1 100000	
ح/ الحساب الدائن	1/1 10000		
ح/ راس المال	1/5 50000		
ح/ مبانى	1/10 20000		
ح/ دائنون	1/1 100000		
ح/ اثاث			
ح/ النقدية			
ح/ الدائنون			

ح/ مبانى

1/5 50000

ح/ دائنون

1/5 50000

1/10 15000

ح/ اثاث

1/10 20000

في 15/1 تم تقديم خدمات للعملاء بمبلغ 10,000 ريال نقداً.

الدورة المحاسبية	تسجيل في دفتر اليومية	الترحيل الى دفتر الاستاذ	ميزان الترصيد واعداد المراجعة واعداد القوائم المالية
تبويب زمني	ح/النقدية	تبويب نوعي	
حساب المدين	1/10 5000	1/1 100000	
ح/ الحساب الدائن	1/1 10000		
ح/ راس المال	1/5 50000		
ح/ مبانى	1/10 20000		
ح/ دائنون	1/1 100000		
ح/ اثاث			
ح/ النقدية			
ح/ الدائنون			

في 30/1 تم سداد رواتب العاملين بمقدار 5000 ريال نقداً.

الدورة المحاسبية

الترصيد واعداد
المراجعة واعداد
القوائم المالية

ميزان الترحيل الى دفتر الاستاذ
تبويب نوعي

تسجيل في دفتر اليومية
تبويب زمني

ح/ النفدية

1/10 5000 1/1 100000
1/30 5000 1/15 10000

1/1

حساب المدين
ح/ الحساب الدائن
10000 النقدية

ح/ راس المال 100000

ح/ راس المال

1/1 100000

1/5

50000 ح/ مباني
50000 ح/ دائنون

1/10

20000 ح/ اثاث
3000 ح/ النقدية
17000 ح/ الدائنون

ح/ إيرادات خدمات	ح/ مبانى
1/15 10000	1/5 50000
ح/ م. مرتبات	
5000	
	ح/ دائنون
	1/5 50000
	1/10 15000
	ح/ اثاث
	1/10 20000

1/15	النقدية 10000
	ح/ إيرادات خدمات 10000
1/30	ح/ م. مرتبات 5000
	النقدية 5000

التجميع:

الدورة المحاسبية	الترحيل الى دفتر الاستاذ	تحويل الى دفتر اليومية
موازن المراجعة واعداد القوائم المالية	تبويب نوعى	تبويب زمنى
ح/ النقدية	ح/ النقدية	حساب المدين
1/10 5000	1/1 100000	ح/ الحساب الدائن
1/30 5000	1/15 10000	1/1 النقدية 10000
	مدين 100000	ح/ راس المال 100000
	ح/ راس المال	1/5 ح/ مبانى 50000
1/1 100000		ح/ دائنون 50000
دائن 100000		1/10 ح/ اثاث 20000
		النقدية 5000
		الدائنون 15000

مجموع الارصدة المدينة = الاصول + المصروفات = 175,000

تابع المثال السابق		استكمال الدورة المحاسبية		قائمة الدخل	
ميزان المراجعة في 1435/1/30		بسم الله الرحمن الرحيم		عن شهر محرم 1435	
مدین	دائن	اسم الحساب	يردح المصروفات	ايرادات الفترة	
100000		نقدية	مصروف مرتبات		10000
50000		مبانى			(5000)
20000		اثاث	صافى الربح		5000
5000		مصروف مرتبات			
65000		دائنون		قائمة المركز المالى في 1435/1/30	
100000		راس المابل	اصول	التزامات	
10000		ايرادات خدمات	نقدية	دائنون	65000
175000			مبانى	راس المال	100000
			اثاث	صافى الربح	5000
					170000
					170000

في التمرين السابق تم عمل الدورة المحاسبية ودفتر اليومية ودفتر الأستاذ ورصدنا وتم عمل ميزان المراجعة، فكانت الأرصدة التي تم الوصول إليها في الآخر فكانت النقدية 100,000 (وقد تم عمله أيضا في المعادلة المحاسبية أيضا، فتم عمله مرة بالدورة المحاسبية ومرة بالمعادلة المحاسبية، عن طريق القيد المزدوج والمدين والدائن، فكتبنا القيد في دفتر اليومية في الحسابات المدينة والدائنة ومن ثم رحلناه للحسابات ورصدنا الحسابات، عند طلب أسباب الزيادة والنقص في كل حساب)؛ فكان رصيد النقدية 100,000 في الآخر بعد الزيادة والنقص، والمباني كانت 50,000 والأثاث كان 20,000 ومصروف رواتب دفعت عن الشهر محرم 5000 وهذه كلها أرصدة مدينة في الكفة اليمين في المعادلة، ألا وهي الأصول والمصروفات، وكانت الكفة اليسار تحوي ثلاثة أشياء: دائنون 65,000 ورأس المال 100,000 وإيرادات خدمات 10,000، فمجموع الأرصدة المدينة = 175,000 وهو نفس مجموع الأرصدة الدائنة 175,000، ومنه يتم عمل القوائم المالية:

قائمة الدخل (الرسم في الأعلى) (إيرادات الفترة - المصروفات = صافي الدخل أو الربح)، لأن الإيرادات أكثر من المصروفات، فالإيرادات 100,000 - المصروفات 5000 = صافي الربح، لو أن الناتج ظهر بالسالب أي أن المصروفات أكثر فهذه صافي خسارة، ورأس المال بالزيادة أو بالنقص.

الأصول: هي الأرصدة المدينة دون المصروفات، فالنقدية 100,000 + مباني 50,000 + أثاث 20,000 = 170,000، المصروفات رحلتها لقائمة الدخل.

الالتزامات: دائنون 65,000 + رأس المال 100,000 + صافي الربح (من قائمة الدخل أتى) = 170,000. صافي الربح دائن يزيد به رأس المال.

(هذا كله تكملة للمثال السابق)

سيكون في الاختبار تمرين عن بعض الأرصدة تعطى نقدية مباني وأثاث وسيارات ومصرفات ودائنون ورأس المال وإيرادات ويطلب مجموع الأرصدة المدينة:

الأرصدة المدينة مثل ميزان المراجعة في الرسم وهي الأصول + المصرفات مجموعها = 175 000

مجموع الأصول فقط (في قائمة المركز المالي) = 170 000 ليس فيها مصرفات، لأن المصرفات في قائمة الحساب الختامي للشهر.

وأيضا فمجموع الالتزامات بدون الإيرادات لكن بعد إضافة صافي الربح في نهاية الفترة، فمجموع الالتزامات نفس مجموع الأصول = 170 000

المصرفات لا تظهر في قائمة المركز المالي، فقائمة المركز المالي تظهر ما للمشروع من أصول وما عليه من التزامات.

تمرين:-

في 1/7 بدأت المنشأة أعمالها بتخصيص مبلغ 300 000 ريال كراس المال، أودع من قبل المالك في البنك باسم المنشأة.

في 5/7 تم سحب مبلغ 100 000 ريال من البنك وأودع خزينة (صندوق) المنشأة.

في 7/7 تم شراء أراضي بمبلغ 190 000 ريال دفع منها 50 000 ريال نقداً، والباقي على الحساب. نعني بهذا أن إجمالي قيمة أصول المنشأة تبلغ:-

أ/ 300 000 ب/ 200 000

ج/ 440 000 ✓ د/ 400 000

440 000 = رأس المال 300 000 + صافي الأصول (الأراضي 190 000 تم دفع 50 000 نقداً، فالأصول

–النقدية- نقصت بـ 50 000 وزادت في نفس الوقت بـ 190 000) فصافي الزيادة = 140 000،

إذن: رأس المال 300 000 + صافي الزيادة 140 000 = 440 000 ريال.

لو طلب قيمة الخصوم فقط:

الخصوم = 140 000 الدائنون (190 000 – 50 000)

لو طلب قيمة الالتزامات = قيمة الأصول = 440 000 سواء التزامات للغير أو للمالك.

تمرين:-

س/ إذا بلغت أرصدة الحسابات الظاهرة في نهاية الفترة المالية كالاتي:

نقدية في الخزينة 71 000

نقدية في البنك 180 000

مباني 50 000

معدات هندسية 20 000

مصرف رواتب 4000

دائنون 20 000

رأس المال 300 000

إيرادات خدمات 5000

فهذا يعني أن إجمالي قيمة الأرصدة المدينة في نهاية الفترة في ميزان المراجعة مبلغ:

أ/ 321 000 ب/ 253 000 ✓

ج/ 340,000 د/ لا شيء مما سبق
 فالنقدية في الخزنة 71,000 + 180,000 بنك + 50,000 مباني + معدات هندسية 20,000 + مصروف رواتب 4,000 = 325,000 (مجموع الأرصدة المدينة). (مجموع الأصول والمصروفات).
 ونفس المبلغ للأرصدة الدائنة = رأس المال 300,000 + الدائنون 20,000 + إيرادات خدمات 5,000 = 325,000.
 لو طلب مجموع أرصدة الأصول (قائمة المركز المالي) = 321,000 (الأرصدة الدائنة)
 لو طلب صافي الدخل (صافي الربح) = الإيرادات 5,000 - مصروف الرواتب 4,000 = 1,000.

تمرين:

س/ بفرض قيام المنشأة بشراء أثاث بمبلغ 8,000 ريال سددت بشيك (أو نقداً) يترتب على تلك العملية:
 أ/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول المتداولة الأخرى ^٢ ففي هذه الحالة زيادة أصل ثابت (الأثاث) مع نقص البنك (الأصول المتداولة)
 ب/ نقص في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الأصول الأخرى
 ج/ زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم (إن تم الشراء على الحساب والخصوم هم الدائنون)
 د/ لا شيء مما ذكر

س/ بينما يتم تبويب العمليات المالية في دفتر اليومية تبويباً زمنياً فإنها تبوب في دفتر الأستاذ تبويباً نوعياً. (✓)
 (بينما يتم تبويب العمليات المالية في دفتر اليومية تبويباً نوعياً فإنها تبوب في دفتر الأستاذ تبويباً زمنياً فهذا خطأ (X))

س/ بفرض قيام أصحاب المشروع بإيداع رأس المال وقدره 100,000 ريال في البنك باسم المنشأة؛ بالتالي يكون الطرف المدين في قيد اليومية هو حساب:
 أ/ ح/ النقدية في البنك ^٢ فالبنك زاد
 ب/ ح/ رأس المال (الطرف الدائن)
 ج/ ح/ الملاك
 د/ لا شيء مما ذكر

س/ بفرض قيام المنشأة بشراء معدات هندسية بمبلغ 20,000 ريال نقداً، بالتالي يكون الطرف الدائن في القيد في دفتر اليومية حساب:
 أ/ ح/ معدات هندسية (الطرف المدين)
 ب/ ح/ رأس المال
 ج/ ح/ الصندوق (النقدية) ✓
 د/ لا شيء
 نقداً تعني: أن هناك أصل زاد وأصل نقص التأثير الثالث في جانب واحد فالمعدات زادت والنقدية نقصت فحساب المعدات الهندسية مدين وحساب النقدية (الصندوق) دائن.
 فلو كان المطلوب حساب المدين فالإجابة (أ). لأنه أصل وتم زيادته على المدين.

اللقاء 12

عمليات البضاعة في المشروع التجاري الفرق في قائمة الدخل

في المشروع الخدمي والمشروع التجاري

في السابق كنا ندرس العمليات في المشروع الخدمي، فعند تقديم الخدمات تعود على المشروع الإيرادات، فإيرادات الخدمات يتحصل عليها لقاء تقديم الخدمة، ومصروفاته بسيطة: إيجار، رواتب... الخ.

بسم الله الرحمن الرحيم
 عمليات البضاعة في المشروع التجاري
 الفرق بين قائمة الدخل
 في المشروع الخدمي والمشروع التجاري

في المشروع التجاري	في المشروع الخدمي
صافي المبيعات (1) ****	إيرادات الفترة
يطرح	إيرادات الخدمات
تكلفة البضاعة المباعة (2) (***)	مصاريف الفترة
مجملي الربح	إيجار
يطرح	مرتبات
مصاريف تشغيلية أخرى (**)	و
	وهكذا
صافي الدخل ****	صافي الدخل ****

أما المشروع التجاري ففيه بضاعة (مبيعات ومشتريات البضاعة) وما يطرأ عليها من مرفوضات ومسموحات وخصومات، في المشروع التجاري قائمة الدخل تختلف عن المشروع الخدمي، في المشروع الخدمي قائمة الدخل واحدة فقط: إيرادات ومصاريف الفترة، ومن ثم صافي الدخل سواء ربح أو خسارة عن الفترة المنتهية.

لكن في المشروع التجاري هناك مرحلتان على الأقل أولها نستخرج صافي المبيعات، بمعادلة إجمالي قيمة المبيعات وتطرح منها ثلاثة أشياء (1) مردودات المبيعات في حالة رد فعلي للبضاعة. (2) مسموحات المبيعات - الخصومات الممنوحة للعميل لتلافي رد البضاعة - تخفيض في قيمة البضاعة. فهي مردودات فعلا ولكنها لا تمثل رد فعلي للبضاعة بل هي خصومات حصل عليها لتلافي رد البضاعة. (3) وخصم نقدي مسموح على المبيعات في حالة السداد في فترة معينة متفق عليها. حسب شروط السداد. فهناك شروط 2 - 10 صافي 30، يعني أن فترة الائتمان 30 يوما، أي أن السداد في 30 يوما بشرط إذا سدد خلال عشرة الأيام الأولى يأخذ خصما 2%، هذه شروط السداد في البيع أو الشراء الآجل.

فمعادلة صافي المبيعات = إجمالي المبيعات يطرح منها (-) مردودات المبيعات، مسموحات المبيعات، والخصم النقدي المسموح به على المبيعات (عند منح خصم نقدي في حالة السداد خلال فترة الخصم) وهذا لتشجيع العميل ليسدد مبكرا، لا أن ينتظر 30 يوما. فعند استلام المال مبكرا يمكن من تدويرها في الأعمال.

تكلفة البضاعة المباعة = 1 - 2 الفرق بين صافي المبيعات (-) تكلفة البضاعة المباعة، (=) وتساوي مخزون أول الفترة وأضيف عليه صافي المشتريات - وهو نفس صافي المبيعات -، إجمالي المشتريات أضيف عليها ثمن شراء البضاعة خلال الفترة، يضاف عليها مصاريف الشراء كلها (النقل، الرسوم الجمركية وأي مصاريف شراء) يطرح منها ثلاثة أشياء أيضا:

مردودات المشتريات، مسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب على المشتريات (عكس المبيعات)، (+) وأضيفهم على مخزون الفترة ينتج تكلفة البضاعة المتاحة ثم (-) أ طرح مخزون آخر الفترة ينتج تكلفة البضاعة المباعة.

قائمة الدخل في المشروع التجاري

في الرسم :-

قائمة الدخل في المشروع التجارى

صافي المبيعات :

*****	اجمالي المبيعات
	يطرح
(***)	مردودات المبيعات
****	مسموحات المبيعات
	النقدى على المبيعات
	لغة البضاعة المباعة:
**	خزون البضاعة اول الفترة
	افء المشتريات
***	ء المشتريات
**	مصاريف الشراء
****	يخصم :
(**)	ودات المشتريات
***	مسموحات المشتريات
****	النقدى المكتسب
	نة البضاعة المتاحة للبيع
(**)	يمة مخزون اخر الفترة
****	تكلفة البضاعة المباعة

صافي المبيعات: إجمالي المبيعات يطرح (-) مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات (يسمى خصما مسموحا به) والخصم النقدي على المبيعات ينتج (=) صافي المبيعات

تكلفة البضاعة المباعة: مخزون البضاعة أول الفترة (+) يضاف صافي المشتريات (إجمالي المشتريات وقيمة المشتريات) ويضاف مصاريف الشراء كلها (-) ويخصم ثلاثة أشياء: مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب، والنتاج (=) صافي المشتريات (+) وبجمعه على مخزن الفترة ينتج (=) تكلفة البضاع المتاحة للبيع.

مخزون الفترة + المشتريات = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع.

ما الفرق بين مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات:-

المردودات: ترجيع فعلي للبضاعة، أما المسموحات فهي تخفيض في قيمة المشتريات لتلافي رد البضاعة. وقد تكون معيوبة فيمنح العميل خصما لتلافي ردها.

ونفس الشيء يقال في المبيعات. فكما تتعامل مع العملاء تتعامل أيضا بنفس الشيء مع الموردين.

أما الخصم النقدي فهو خصم تعجيل السداد. فإذا سدد العميل خلال فترة معينة متفق عليها يمنح خصما، أما لو سدد العميل بعد ذلك بيوم فيدفع القيمة بالكامل.

تكلفة البضاعة: هل كلها بيعت؟ لا. لأنه قد يكون هناك مخزون آخر الفترة. فلو طرحنا من تكلفة البضاعة المتاحة (-) قيمة مخزون آخر الفترة بناء على الجرد الفعلي ينتج (=) تكلفة البضاعة المباعة.

تكلفة البضاعة المباعة لو طرحنا من (-) صافي المبيعات ينتج (=) مجمل الربح.

تمرين:-

إذا توفرت لك البيانات التالية في نهاية الفترة لإحدى الشركات: 830 000 إجمالي المبيعات، 20 000 مردودات ومسموحات المبيعات، 10 000 خصم مسموح به (خصم مبيعات)، مخزون أول الفترة 14 000، مشتريات البضاعة 80 000، مصاريف نقل المشتريات 4000، مردودات ومسموحات المشتريات 2000، خصم نقدي

مكتسب على المشتريات 6000، مصاريف تشغيل أخرى 120 000، هذا وقد قدرت قيمة مخزون آخر الفترة من البضاعة بمبلغ 20 000.

المطلوب : تحديد

- (1) صافي المبيعات
 - (2) تكلفة البضاعة المباعة
 - (3) مجمل الربح
 - (4) صافي الدخل
- مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

الحل :-

قائمة الدخل في المشروع التجارى

صافي المبيعات :		
اجمالي المبيعات	830000	*****
يطرح		
مردودات المبيعات	(30000)	(***)
مسموحات المبيعات		****
النقدى على المبيعات		
لغة البضاعة المباعة:		
خزون البضاعة اول الفترة	14000	**
افى المشتريات		***
المشتريات	84000	**
مصاريف الشراء	(8000)	*****
يخصم :	76000	
ودات المشتريات		(**)
بموحات المشتريات	90000	****
النقدى المكتسب		*****
نة البضاعة المتاحة للبيع	(20000)	(**)
قيمة مخزون اخر الفترة		***
تكلفة البضاعة المباعة		
مجمل الربح	(70000)	
صافي الدخل	610000	

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات 830 000 - مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات وخصمن نقدي مسموح به 30 000 = 800 000.

تكلفة البضاعة المباعة = مخزون أول الفترة 14 000 + صافي المشتريات (المشتريات + مصاريف الشراء -) ثلاثة أشياء مردودات ومسموحات وخصم نقدي مكتسب

= المشتريات 80 000 + مصاريف نقل 4000 = 84000 - ثلاثة أشياء (مسموحات 2000 وخصم نقدي مكتسب 6000 = 8000) إذن 8000 - 84000 = 76 000.

ف 76 000 صافي المشتريات + 14000 مخزون أول الفترة = 90 000

الـ 90 000 عبارة عن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع (وهي مجموع شيئين مخزون آخر الفترة وتكلفة البضاعة المباعة) - مخزون آخر الفترة

تكلفة البضاعة المباعة تنقسم شطرين إن بيعت فستذهب إلى تكلفة البضاعة المباعة وما لم يبيع منها يعتبر مخزون آخر الفترة. فبمعلومية واحدة منهما تعرف الأخرى. ففي التمرين ذكر أن مخزون آخر الفترة قدر بـ 20.000 فبطرحها من 90.000 = 70.000 تكلفة البضاعة المباعة.

وبطرح 70.000 - من صافي المبيعات 800.000 = مجمل الربح 730.000.

صافي المبيعات 800.000، تكلفة البضاعة المباعة 70.000 (وهي عبارة عن 90.000 تكلفة البضاعة المتاحة - مخزون آخر الفترة 14000 = تكلفة البضاعة المباعة 70.000).

وبطرح تكلفة البضاعة المتاحة من صافي المبيعات 70.000 - من 800.000 = 730.000 مجمل الربح

وحتى أصل من مجمل الربح إلى صافي الدخل نطرح مصاريف التشغيل الأخرى 120.000 =

= 730.000 - 120.000 = 610.000 صافي الدخل.

ملاحظات:-

وكمعادلات: صافي المبيعات = اجمالي المبيعات - (ثلاثة أشياء: مردودات المبيعات + مسموحات المبيعات + الخصم النقدي على المبيعات).

تكلفة البضاعة المباعة = قيمة المشتريات + مصاريف الشراء - (ثلاثة أشياء: مردودات المشتريات + مسموحات المشتريات + الخصم النقدي المكتسب على المشتريات) + مخزون أول الفترة - مخزون آخر الفترة = تكلفة البضاعة المباعة.

تكلفة البضاعة المباعة 70.000 + مخزون آخر الفترة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع 90.000

صافي الدخل 610.000 + مصاريف التشغيل الأخرى 120.000 = مجمل الربح 730.000

انتهت الملاحظات..

بالنسبة للمبيعات: قيد إثبات المبيعات.. إذا أردنا أن نثبت مبيعات البضاعة، حساب المبيعات دائما دائن، لأنه إيراد، أما مردوداتها ومسموحاتها والخصم النقدي المسموح به عليها دائما مدين لأنه خسارة (مصروف).

أما المشتريات فبالعكس فهي دائما مدينة (مصروف)، لأنها مصروف، أما مردوداتها ومسموحاتها والخصم النقدي المكتسب عليها دائما دائن (إيراد). عكس المبيعات.

وكمثال: لو اشترينا بضاعة من شركة السلام بمبلغ 100.000 فيكون الطرف المدين في القيد:

ح/ المشتريات

أما لو طلب الطرف الدائن: ح/ مردودات المشتريات.

س/ حساب المشتريات دائما دائن. أما حساب مردودات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب دائما

مدين (X) المشتريات دائما مدينة أما مردوداتها ومسموحاتها والخصم النقدي المكتسب عليها فدائن.

س/ عند شراء بضاعة بغرض إعادة بيعها يجعل حساب المشتريات مدينا (✓)

س/ عند بيع بضاعة يجعل حساب المشتريات دائما دائن (✓) (لكن لو أن شراء السيارات بغرض الاستخدام فهو ح/ سيارات وهو أصل ثابت

مجمّل الربح يجعل هو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة (✓)

اللقاء 13

بسم الله الرحمن الرحيم

تابع عمليات البضاعة
الخصومات

خصم تجارى	خصم نقدى
تخفيض في قيمة البضاعة ولا يظهر في الدفاتر سواء عند البائع أو المشتري وتسجل العملية بصافي القيمة	خصم تعجيل السداد 10/2 صافي 30
	عند المشتري
	عند البائع
	خصم مسموح به
	خصم نقدى مكتسب دائن

آخر عمليات البضاعة هي الخصومات: فهناك نوعان من الخصومات: خصم تجاري وخصم نقدي:
الخصم التجاري: لا يظهر في الدفاتر أبداً لا عند البائع ولا المشتري. (وهي تخفيض في قيمة الفاتورة أو البضاعة).
فستسجل العملية بصافي القيمة. فلو قيل بفرض قيام شركة العليا بشراء بضاعة من شركة الفلاح بمبلغ 100 000 ريال بخصم تجاري 10% على الحساب، فبالتالي يكون الطرف المدين في قيد اليومية في دفاتر شركة العليا:-

- 1) 100 000 ريال ح/ المشتريات
 - 2) 90 000 ريال ح/ المشتريات -
 - 3) 100 000 ريال ح/ المبيعات
 - 4) 110 000 ريال حال/ مشتريات
- لكن لو كان التسجيل في شركة الفلاح فبالنسبة لها إيرادات مبيعات فستكون أيضا 90 000 ريال لكن ح/ مبيعات، والطرف المدين هو المشتريات؛
والحساب الدائن في شركة العليا ح/ الدائنون (والدائنون وهم شركة الفلاح).
والطرف المدين في شركة الفلاح سيكون ح/ العملاء (وهم المدينون وهم شركة العليا).
فالبائع هي شركة الفلاح والمشتري شركة العليا: فعند العليا المشتريات مدينة بـ 90 000 وعند الفلاح المبيعات دائنة بـ 90 000.

والطرف المدين هو العكس.

هذا بالنسبة للخصم التجاري،

لكن بالنسبة لخصم تعجيل السداد (الخصم النقدي) فيكتب 2-10 صافي 30 وهذا يعني أن فترة الائتمان للعملية 30 يوما، يجب السداد خلال 30 يوما بشرط.. إذا تم السداد خلال العشرة أيام الأولى تحصل على خصم 2%، وهذا اسمه خصم تعجيل سداد، وهذا الخصم عند المشتري إذا سدد خلال العشرة أيام فهو يعتبر خصم نقدي مكتسب (دائن)، لأنه يعتبر مكسب بالنسبة له، وعند البائع -مانح الخصم- يعتبر خصما مسموحا به، وهو مدين (خسارة - مصروف). فبدلاً من تحصيله 100 000 مثلاً حصل 90 000 ريال فقط. ويستفيد البائع من هذا أنه حصل أمواله مبكراً ويتمكن من تشغيلها في السوق ويحقق عليها أرباحاً.